مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: مقومات استمرارية التجربة التكاملية الأوروبية
اسم الكاتب: د. أحمد الناصوري، د. جاسم زكريا، يامن يسوف
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/4817
تاريخ الاسترداد: 2025/05/19 03:45 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (38) العدد (2) 2016
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (38) No. (2) 2016

مقومات استمرارية التجربة التكاملية الأوروبية

الدكتور أحمد الناصوري*
الدكتور جاسم زكريا**
يامن يسوف***

(تاريخ الإيداع 23 / 2 / 2016. قُبِل للنشر في 20 / 4 / 2016)

□ ملخّص □

تعدُّ التجربة التكاملية الأوروبية تجربة فريدة سواء لجهة ظروف نشأتها، أو الدول الأعضاء المؤسسين لها، أو النجاحات التكاملية التي تم تحقيقها بشكل لم يسبق أنْ حققها أي تكتل اقتصادي أو تكامل اقليمي أو دولي في التاريخ الحديثوالمعاصر.

من هنا يرّكز البحث على التجربة التكاملية الأوروبية لجهة التعريف بأبرز النجاحات التكاملية التي تم تحقيقها وأهم المقومات التي تساعد الدول الأعضاء في العملية التكاملية الأوروبية ليس في صيانة ما تم تحقيقه فحسب، وإنما تعميق تكاملهم أفقياً وعمودياً.

من أبرز ما يميِّز عالم اليوم تعدُّد الاتحادات والتكتلات وتنوُّعها بين الدول إمَّالتحسين قوتها النسبية، أوتعزيز وضعها التفاوضي، أو لإعادة توازن القوى على الصعيد الدولي. وعليه سيتم فحص مدى قدرة مقومات التكامل الأوروبي في مساعدة الدول الأعضاء على مواجهة التحديات الحالية التي تواجههم وتعزيز موقع الاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الأوروبي – التكامل الاقليمي– مستقبل الاتحاد الأوروبي – التكامل الأوروبي– التعاون الاقليمي.

*أستاذ مساعد – قسم العلاقات السياسية الدولية – كلية العلوم السياسية – جامعة دمشق – دمشق – سورية.
**أستاذ مساعد– قسم القانون الدولي العام– كلية الحقوق– جامعة دمشق – دمشق – سورية.
*** طالب دكتوراه– قسم العلاقات السياسية الدولية – كلية العلوم السياسية – جامعة دمشق – دمشق – سورية .

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (38) العدد (2) 2016
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (38) No. (2) 2016

The ingredients of the continuity of European integrative experience

Dr. Ahmad Al-Nasory*
Dr. JasimZakareya**
Yamen Yassouff***

(Received 23 / 2 / 2016. Accepted 20 / 4 / 2016)

□ ABSTRACT □

The European integrative experience is a unique experience, both in terms of the circumstances of its establishment, or founding member states, or integrative successes that have been achieved in a never before achieved by any economic bloc, regional or international integration in modern and contemporary history.

Thus, this study focus on European integrative experience in terms of integrative successes that have been achieved, and the most important factors which helpthe memberstates of the European Integrative process to deepen their integration both horizontally and vertically, and help them in facing the current challenges and strengthen the EU's position in the international arena.

Keywords: The European Union, regional integration, the EU's future, European Integration, regional cooperation.

***Associate Professor- Department of International Political Relations- Faculty of Political Science - Damascus University - Damascus - Syria .**

****Assistant Professor- Department of International law- Faculty of Law,Damascus University- Damascus- Syria.**

*****Postgraduate Student - Department of International Political Relations - Faculty of Political Science- Damascus University - Damascus - Syria.**

مقدمة:

في الوقت الذي تعتري التجربة التكاملية الأوروبية الكثير من المثالب، وتقف في طريق تطويرها العديد من العقبات الداخلية والخارجية، إلاَّ أنَّه لابدَّ من الاعتراف بنجاحها في تحقيق مستوى استثنائي من التكامل، لم يصل إليه أي تكتل إقليمي أو دولي حتى تاريخة، ذلك بفضل ما تتمتَّع به من مقوماتٍ من شأنها أنْ تجعل من التكامل الأوروبي اتحاداً اقتصادياً وسياسياً بكل ما تعنيه الكلمة من معنى. فالدول الأعضاء في العملية التكاملية الأوروبية تتمتع بمساحة جغرافية شاسعة مما يسمح بتعدُّد الموارد الطبيعية والإنتاجية وتنوعها، إضافة إلى تميُّز شعوبها بمستوى عالٍ من التعليم والثقافة الأمر الذي ساهم في بناء هيكل تكاملي متماسك اقتصادياً ونقدياً تدار شؤونة بواسطة منظومة تكاملية فريدة من نوعها هيكلياً وتنظيمياً وجعل إمكانية توحيد السياسات الخارجية الأوروبية في سياسة واحدة أمر ليس بالبعيد لاسيما وأنه تم تحقيق خطوات تكاملية لا يستهان بها.

لعل من أبرز عوامل نجاح التجربة التكاملية الأوروبية قدرتها على التأقلم والتكيف مع المتغيرات التي تفرضها العولمة بكافة أشكالها بل استطاعت الدول الأعضاء في العملية التكاملية الاستفادة من العولمة في تحقيق نجاحات كبيرة بسرعة معقولة. كما أنَّ العلاقة التحالفية بين الدول الأعضاء في العملية التكاملية والولايات المتحدة الأمريكية أمَّن الدعم السياسي والاقتصادي والأمني لكافة الخطوات التكاملية التي تم تحقيقها.

هذا ما سيتم مناقشته في البحث بعد توضيح القصود بمفهوم التكامل وأبرز الخطوات التكاملية التي تم تحقيقها لاسيما على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

أهمية البحث وأهدافه:

تكمن أهمية البحث لاسيما في المرحلة الحالية التي تعاني فيها الدول الأعضاء في العملية التكاملية الأوروبية من أزمات خارجية وداخلية متعدِّدة ومتداخلة، في أنَّه يناقش موضوع التكامل الأوروبي من زاوية مختلفة من خلال التركيز على دراسة مقومات استمرارية التكامل الأوروبي سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي بعد اجراء مقاربة بين المنظور الأكاديمي العربي والمنطور الأكاديمي الأوروبي ومنظور المؤسسات التكاملية الأوروبية ذاتها.

وعليه يهدف البحث إلى بيان أنَّه رغم التحديات الكبيرة التي تواجهها العملية التكاملية الأوروبية إلاَّ أنَّ مقومات بقائها واسمراريتها كامنة في آلية التكامل ذاتها، وهذا ما أثبتته التجارب؛ إذ أنه مع كل تحد يواجه التكامل الأوروبي كان الحل بمزيد من التكامل.

مشكلة البحث:

لقد حققت الدول الأعضاء في العلمية التكاملية الأوروبية نجاحات فريدة بفضل قدرتها على التكيف مع المتغيرات السياسية والاقتصادية العالمية ففي كل مرة كانت تتعرض فيها لتحديات يتم مواجهتها بمزيد من التكامل والتنسيق والتعاون، إلاَّ أنَّ في السنوات العشر الأخيرة باتت العملية التكاملية الأوروبية أمام نوع جديد من التحديات لاسيما تلك المتمثلة بالهجرة والإرهاب وأزمة الديون السيادية. لذا يحاول البحث معالجة الإشكالية المتمثلة في مدى قدرة الدول الأعضاء في العملية التكاملية على مواجهة التحديات التي تواجههم بما يتوافر لدى تلك التجربة من مقومات البقاء والاستمرارية، وفحص إمكانية حلها بمزيد من التكامل.

فرضيات البحث:

يقوم البحث على فرضية أساسية، وهي أنَّ العملية التكاملية الأوروبية قد بُنِيَت بطريقة إرادية وإدارية وتنظيمية فريدة، وأنَّ التجارب أثبتت قدرة الدول الأعضاء ورغبتهم في الإبقاء على تلك التجربة وتطويرها وعليه فإنَّ التجربة التكاملية الأوروبية ما تزال تمتلك مقومات استمراريتها رغم التحديات الصعبة التي تواجهها في المرحلة الحالية.

منهجية البحث:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التاريخي لتتبع تطور التجربة التكاملية الأوروبية عبر مراحل التاريخ. بالإضافة إلى المنهج التحليلي لتقديم رؤية تحليلية لقدرة العملية التكاملية الأوروبية على الاستمرار والتعمق بالاعتماد على الإمكانات الداخلية والخارجية التي تملكها.

الإطار الزمني للبحث:

تمتد الفترة الزمنية للدراسة من عام 1992م وهو تاريخ الإعلان عن الاتحاد الأوروبي وفق اتفاقية «ماستريخت»، وحتى عام 2009م وهو تاريخ توقيع اتفاقية لشبونة. مع إمكانية العودة إلى تواريخ سابقة أو لاحقة وفق ما تقتضيه الدراسة.

الإطار النظري للبحث:

إنَّ النظرية الأكثر ملائمةً لهذه الدراسة وتقدم فهماً واضحاً للعملية التكاملية الأوروبية منذ نشأتها وحتى المرحلة الحالية هي النظرية الوظيفية، التي تتمحور حول فكرة أنَّ تحقيق التكامل في قطاع معين سيؤدي إلى التكامل في قطاعات أوسع وهكذا حتى يشمل التكامل جميع القطاعات ويتحقق الأمن والاستقرار بشكل دائم، وربما تتحقق الوحدة أو الاتحاد الكامل في حال توفرت الرغبة السياسية لذلك.

خطة البحث:

لتحقيق الغرض من الدراسة فقد تمَّ تقسيمها على النحو التالي:

مقدمة:

أولاً: الإطار النظري للعملية التكاملية الأوروبية.

ثانياً: مقومات استمرارية التكامل الأوروبي.

1 ـ المقومات على الصعيد الداخلي.

2 ـ المقومات على الصعيد الخارجي.

ثالثاً: النتائج والمناقشة.

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات.

المراجع المعتمدة.

أولاً: الإطار النظري للعملية التكاملية الأوروبية.

1 تعريف التكامل.

تعدَّدت تعاريف التكامل واختلفت باختلاف الزوايا التي يُنظر له من خلالها، فنجدها موحدة لغةً ومختلفة اصطلاحاً. فكلمة «التكامل integration» وفق قاموس أوكسفورد الإنجليزييعود أصلها إلى اللاتينية، واستخدمت لأول مرة عام 1620م للدلالة على عملية تجميع الأشياء كي تؤلف كلاً واحداً، أي القيام بعملية ربط الأجزاء المتفرقة لتشكل جسماً واحداً[1].

وقد ورد في المعاجم العربية شرح معنى «التكامل» بهذا الإطار أيضاً، ففي «معجم اللغة العربية المعاصرة»، وَرَدَ «التكامل» بأنَّه عملية جَمع الأشياء في وحدة واحدة مستقلة بذاتها بحيث كل واحدة تكمل الأخرى، فيقول: «تكاملت الأشياءُ: كمَّل بعضُها بعضاً بحيث لم تحتج إلى ما يُكمِّلها من خارجها» [2]. ولم تخرج بقية المعاجم والقواميس العربية كثيراً عما سبق.

أمَّا التكامل اصطلاحاً، فله تفسيرات عدَّة عند فقهاء السياسة، فالتكامل عند «أرنست هاس» هو: «العملية التي تضمن تحوُّل الولاءات والنشاطات السياسية، لقوى سياسية في دول متعدِّدة ومختلفة، نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة»[3]. أمَّا «كارل و. دويتش» يُعدُّ التكامل «حالة» لجهة قدرة وحدتين أو أكثر على خلق منظمة جديدة تقوم بإدارة العملية التكاملية، و«عملية» تمثل الإجراءات والتدابير المتَّخذة للقيام بعملية الربط والتكميل والحفاظ عليها متماسكة[4].

بشكل عام يمثِّل التكامل عملية الاستفادة من العناصر الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والسياسية بمختلف أنواعها، بشكل كلي أو جزئي، دائم أو مؤقت، بين دوليتين أو أكثر، وتأسيس تجمع خاص بذلك، وإنشاء مؤسسات فوق قومية، تسري خططها واستراتيجياتها على الدول المنضوية فيها، لتحقيق أكبر قدر ممكن من المصلحة المشتركة وقد يتطور التكامل في قطاع محدد ليشمل عدة قطاعات وربما يتحول إلى اتحاد سياسي كامل.

2 أبرز منجزات العملية التكاملية الأوروبية.

استفاقت الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية على حالة مأساوية، فقد باتت مقسمة ومنهارة اقتصادياً أمام نظام عالمي جديد بدأ بالتشكل بدون مشاركتها، من أبرز سماته بروز قطبين قويين فيه؛ هما: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي «سابقاً». ومع تنامي النفوذ السوفياتي، في دول أوروبا الشرقية، لا سيما بين الأحزاب والمنتديات الشعبية وتبعيتها له، ازداد حرص الولايات المتحدة الأمريكية على تقوية حلفها مع دول أوروبا الغربية، ومحاصرة النفوذ السوفييتي واحتوائه [5]. لذا، أعلن الجنرال «جورج مارشال»، وزير الخارجية الأمريكي في ذلك الوقت، بتاريخ 5 حزيران 1947م، عن عزم الولايات المتحدة الأمريكية تقديم مبلغ بقيمة /13/ ثلاثة عشر مليار دولار أمريكي، لمساعدة الدول الأوروبية على بناء اقتصادها من جديد، واشترط لتحقيق ذلك أن تقوم الدول الأوروبية الراغبة بالاستفادة من هذا العرض القيام بعدة إجراءات أبرزها تحديد الطرف الراغب بالاستفادة والمبلغ المطلوب، كذلك تحقيق حد أدنى من التكامل بين الدول المستفيدة من المنحة[6].

بالفعل أعلنت الدول الراغبة بالاستفادة من هذه المنحة، في 16 نيسان 1948م، عن إنشاء «المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي»، وسبق ذلك الإعلان عن توقيع «حلف بروكسل» في 17 آذار 1948م، في خطوة أوروبية لبناء نظام أمني أوروبي يقوم على مبدأ الأمن الجماعي. ولاستكمال المسيرة التكاملية الأوروبية، تم الإعلان في 5 أيار 1949م عن إنشاء «مجلس أوروبا» ليقوم بدور التنسيق السياسي بين الدول الأعضاء. رغم النجاحات الكبيرة التي

حققتها المؤسسات سالفة الذكر، إلاَّ أنَّ جميعها فشل في إنشاء قاعدة متينة لتكامل أوروبي يُنهي حالة الخوف الفرنسي – الألماني المتبادل[7].

من رحم هذه الظروف، برزت النظرية الوظيفية لـ «دافيد ميتراني»، وكان أوَّل من أدرك مدى ملاءمة هذه النظرية للوضع الأوروبي وقدرتها على حل إشكاليات الوحدة هو السياسي الفرنسي «جان مونييه»، من خلال اختياره قطاع الفحم والصلب كقطاع يمكن أن يكون نواةً وأساساً لبناء التكامل الأوروبي [8]، ووزير الخارجية الفرنسي آنذاك «روبير شومان» الذي أعلن عن مبادرة في 09 أيار 1950م، تتركز على إقامة سوق مشتركة تتجاوز سيادات الدول الأعضاء فيما يتعلق بقطاعي الفحم والصلب وإنتاجهما [9]. بناء عليه، تم التوقيع على معاهدة «باريس» في 18 نيسان 1951م، المؤسّسة لـ «الجماعة الأوروبية للفحم والصلب»، ودخلت حيز النفاذ في 10 آب 1952م[10].

بعد ذلك اتفق الأوروبيون في مؤتمر «ميسين»، في حزيران 1955م، على تحقيق التكامل في قطاعين بعيدين عن السياسة؛ الأول: يتعلق بالطاقة النووية، والثاني: بالتجارة والسوق المشتركة [11]. وقد تم تتويج هذه التوافقات بالتوقيع على اتفاقية «روما» في 24 آذار 1957م، التي بموجبها تم إنشاء جماعتين أوروبيتين جديدتين، هما: الجماعة الاقتصادية الأوروبية «السوق المشتركة»، والجماعة الأوروبية للطاقة النووية، ودخلت حيز النفاذ بتاريخ 01 كانون الثاني 1958م[12]. بتوقيع هذه الاتفاقية، خرجت القارة الأوروبية من مرحلة خطر التراجع والتفتت إلى مرحلة تعميق التكامل والاندماج والثبات على طريق الوحدة. كما استطاع الأوروبيون بفضل تصميمهم تحقيق نجاحات كثيرة، منها: دمج الجماعات الأوروبية الثلاث في جماعة واحدة بموجب اتفاقية الدمج الموقعة في 08 نيسان 1965م، والتوصل إلى حلول وسط للمشكلات المتعلقة بالإصلاح المؤسسي، من خلال التوقيع على ما أُطلق عليه «تسوية لوكسمبورغ»، بالإضافة إلى تمكنها من البدء بتطبيق الاتحاد الجمركي في 01 تموز 1968م[13].

كنتيجة للنجاحات الباهرة التي حققتها الدول الست المؤسسة للجماعة الأوروبية وهي: ألمانيا الغربية، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ، فرنسا، وإيطاليا، ورحيل «شارل ديغول» الرافض لدخول بريطانيا إلى السوق المشتركة، باتت عيون الدول الأوروبية الغربية الأخرى تنظر إلى تلك الإنجازات بمزيد من الافتخار المترافق مع حلم قبول عضويتهم فيها [14]. وهذا ما تم من خلال موافقة الدول الست في مؤتمرها الذي عُقد في «لاهاي» في كانون الأول 1969م على فتح باب المفاوضات للالتحاق بالجماعة مع كل من: بريطانيا، إيرلندا، الدنمارك، والنرويج. بالفعل مع بدايات كانون الثاني 1973م، تمت الموافقة على انضمام كل من: بريطانياوإيرلندا والدنمارك ليصبح عدد الأعضاء تسعاً [15]. وأخذ عدد الدول الأعضاء في الازدياد، حتى وصل مع انضمام كرواتيا في تموز 2013م إلى ثمانية وعشرين عضواً[16].

من الطبيعي أنه كان لازدياد عدد أعضاء الاتحاد الأوروبي أثر كبير على انتهاج الاتحاد لسياسة التكامل الاقتصادي الشامل بدل التكامل القطاعي. على هذا الأساس، تم تطوير مستويات التكامل الاقتصادي حتى وصلت إلى مراحل متقدمة جداً، وهذا ما ركَّزت عليه معاهدة «ماستريخت» التي تم التوقيع عليها بتاريخ 07 شباط 1992م، ودخلت حيز النفاذ في 01 تشرين الثاني 1993م. وقد كان الإعلان عن «الاتحاد الأوروبي» كتسمية جديدة لتكاملهم بدلاً عن «الجماعة الأوروبية» هو الحدث الأبرز في تلك المعاهدة[17].

تلى التوقيع على اتفاقية «ماستريخت» تطور مهم على صعيد التكامل الأوروبي، وهو التوقيع على اتفاقية «تشنغن» التي دخلت حيز النفاذ في 26 آذار 1995م، التي تضم حالياً / 26/ دولة أوروبية من أصل / 28/ دول عضو في الاتحاد الأوروبي.

رغم العديد من الإنجازات التي حققتها اتفاقية «ماستريخت»، بقيت قطاعات عديدة بحاجة إلى إعادة دراسة وتقييم، لاسيما فيما يتعلق بالسياسات المالية والاقتصادية والمصرفية والنقدية لدول الاتحاد، بالإضافة إلى السياسة الخارجية والأمن والدفاع، فكانت معاهدة «أمستردام» التي تم التوقيع عليها عام 1997م ودخلت حيز النفاذ عام 1999م[18].

ورغبة من الدول الأعضاء في تعميق تكاملها، تم إعداد مشروع دستور للاتحاد الأوروبي، والإعلان عنه في تشرين الأول 2003م، والتوقيع عليه في عام 2004م من قبل / 18/ دولة عضو في الاتحاد، ولكن لم يتم اعتماده بسبب الرفض الفرنسي والهولندي له بموجب الاستفتاء الشعبي الذي أجري عام 2005م[19].

لتفادي الفشل في اعتماد مشروع الدستور بسبب الرفض الفرنسي الهولندي، وإيماناً من الأوروبيين بضرورة الاستمرار في المسيرة التكاملية الأوروبية والحفاظ على ما تم تحقيقه من إنجازات تكاملية على الصعد كافة، كانت معاهدة «لشبونة» التي تم التوقيع عليها في مدينة «لشبونة» في البرتغال في 13 كانون الأول 2007م، ودخلت حيز النفاذ في الأول من كانون الثاني 2009م[20]. فمن خلالها تم توسيع الصلاحيات التشريعية للبرلمان الأوروبي، واستحداث منصب «الممثل الأعلى للاتحاد للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية»، الذي ضم صلاحيات الممثل الأعلى للشؤون الخارجية للاتحاد ومفوض الشؤون الخارجية للاتحاد. كما تم تعيين رئيساً للمجلس الأوروبي لفترة ولاية تمتد لعامين ونصف، قابلة للتجديد لمرة واحدة، بعد أن كانت دورية لمدة ستة أشهر فقط. بالمقابل، حصلت المفوضية الأوروبية ومحكمة العدل الأوروبية على صلاحيات أوسع من ذي قبل. بالنسبة لنظام التصويت، تم إلغاء حق النقض «الفيتو» الذي كانت تتمتع به الدول الأعضاء منفردة في مجالات معينة، منها المتعلقة بالحد من التغيرات المناخية والطاقة والمساعدات الدولية الطارئة، مع احتفاظ الدول بحق النقض فيما يتعلق بالسياسة الدفاعية، ونظام فرض الضرائب، والسياسة الخارجية، كما تم تعديل نظام التصويت فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والأمن من قاعدة الاجماع إلى قاعدة الأغلبية، وذلك لمنع الدول من اللجوء إلى سياسة الامتناع عن التصويت في خطوة منها لمنع تمرير أو إصدار أو المشاركة في اتخاذ قرار معين[21].

ثانياً: مقومات استمرارية التكامل الأوروبي.

ما سيتم التعرض إليه فيما يأتي، هو عرض وتحليل أبرز مقومات القوة التي يتمتع بها الاتحاد الأوروبي لإغناء تجربته التكاملية وتعميقها، عمودياً وأفقياً، ولتحقيق اتحاد أوروبي اقتصادي وسياسي واجتماعي في آن معاً.

1 -المقومات على الصعيد الداخلي.

أ -اتساع المساحة الجغرافية وتميُّز النوعية السكانية.

إنَّ المساحة الجغرافية الكبيرة لمنطقة الاتحاد الأوروبي، والتي تبلغ ما يقارب / 4,324,782/كم^2 [22]، والموقع الجغرافي لها، أكسبها أهمية استراتيجية وجيوستراتيجية لا يمكن الاستهانة بها أبداً. فتلك المنطقة تتوسط العالم شرقه وغربه، وهي بتلك الحالة تُعَدُّ بمثابة شبه جزيرة كبيرة تحيط بها المحيطات والبحار من جميع الجهات الجغرافية تقريباً، حيث يقع المحيط الأطلسي في الشمال، والبحر الأسود في الشرق، والبحر المتوسط في الجنوب، والمحيط الأطلسي في الغرب. ومن بين مميِّزات القوة التي تتمتع بها المنطقة الأوروبية، تَحكُّمها في مجموعة من المضائق والخلجان. فمن أبرز المضائق البحرية في منطقة الاتحاد الأوروبي: مضيقا «البوسفور والدردنيل» بين البحر الأسود والبحر المتوسط، ومضيق «جبل طارق» بين البحر المتوسط والمحيط الأطلسي، ومضيق «دوفر» في المدخل الشرقي لبحر «المانش» بين فرنسا وبريطانيا، ومضيقا «سكاجراك وكايتجان» بين البحر البلطي وبحر الشمال، ومضيق «سان جورج» بين

بريطانيا وإيرلندا. أمَّا الخلجان التي تقع في منطقة الاتحاد، فأبرزها: خليج «بوثينا» بين السويد وفنلندا، وخليج «فنلندا» بين فنلندا وإستونيا، وخليج «ريجا» بين أستونيا ولاتفيا، وخليج «سبكي» في المخرج الغربي لبحر «المانش» [23]. وبحكم وصول عدد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى ثمانية وعشرين عضواً، أصبحت منطقة الاتحاد تحد دول عديدة من العالم، الأمر الذي يسهل تواصلها مع تلك الدول اقتصادياً وتجارياً، بالإضافة إلى حصولها على الكثير من المزايا التي لا حصر لها، ومن غير الممكن تفنيدها في هذه العجالة. بالإضافة إلى ذلك، إنَّ اتساع المساحة الجغرافية لمنطقة الاتحاد الأوروبي، بهذا الشكل، يزيد من نوع وكمية الموارد الطبيعة التي يمكن استخراجها، وفي الوقت ذات فإنَّ تنوُّع المناخ يساعد أيضاً في تنوُّع المحاصيل الزراعية، وإنتاج كميات هائلة من الأصناف على مدار العام.

كما أنَّ عدد سكان الاتحاد الأوروبي الذي بلغ وفق إحصاءات «الوكالة الأوروبية للإحصاء Eurostat»، ما يقارب /508,191,116/ نسمة، حتى الأول من كانون الثاني 2015م[24]؛ونوعية هذه السكان من حيث درجة الثقافة العالية والعلم التي تتمتع بها، تجعل منطقة الاتحاد الأوروبي من بين أكثر مناطق العالم التي تحتوي على العقول المفكِّرة والمبدعة، ومن الطبيعي أنَّه كلما ازدادت درجة العلم في الدولة كلما ازدادت قوتها ومنعتها في نواحي عديدة، لا مجال لحصرها هنا. لكن بالمقابل، لا بدَّ من التنويه بأنَّه لدى النظر في الجدول الإحصائي لعدد سكان الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي للفترة ما بين 2004م وحتى 2015م، المُعَدْ من قِبل «الوكالة الأوروبية للإحصاء»، نلاحظ التراجع الخطير لعدد سكان معظم دول الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يثير القلق على مستقبل التكامل الأوروبي، لِما لهذا الموضوع من تداعيات اقتصادية واجتماعية وأمنية وعسكرية مهمة جداً، سواء على الصعيد الداخلي لمنطقة الاتحاد أم على الصعيد الخارجي[25]. ولعل أكثر ما يثير قلق دول الاتحاد الأوروبي هو التحذير الذي أطلقته «الوكالة الأوروبية للإحصاء»، حول استمرار انخفاض نسبة الفئة العمرية الفتية بشكل سريع، خاصة للذين تتراوح أعمارهم ما بين /15-24/ سنة، هذا خلال السنوات ما بين عامي 2010-2014م، التي شملتها عملية المسح [26]. وهكذا، فإنَّ ارتفاع نسبة الشيخوخة في دول الاتحاد الأوروبي، وانخفاض معدل النمو السكاني، جعل التكامل الأوروبي أمام تحدٍ خطير، ففي فرنسا التي تعدُّ من أكبر دول الاتحاد، فيها ما يزيد عن /10/ ملايين فرنسي ممن تجاوز سن السبعين من العمر، وسيرتفع عددهم عام 2020م ليصل إلى /15/ مليون شخص. وكذلك الحال في ألمانيا التي من المتوقع أنْ يقل عدد سكانها إلى /60/ مليون نسمة مع حلول عام 2020م، بعد أنْ كان ما يُقارب /83/ مليون نسمة في بدايات عام 2005م[27]. وفي خطوة من دول الاتحاد الأوروبي لحل هذه المعضلة الخطيرة، لجأت بعض الدول إلى زيادة نسبة المساعدة للعائلات التي تنجب أكثر من طفل، كما عمدت في الوقت ذاته إلى قبول أعداد كبيرة من المهاجرين الشباب إليها، لاسيما الذين يمتلكون خبرات علمية ومهنية تفتقر إليها البلدان المستقبلة.

ب - تماسك التكامل الاقتصادي والنقدي الأوروبيين.

لقد أثبتت التجارب قدرة الأوروبيين على مواجهة التحولات الاقتصادية الدولية التي تؤثر على تكاملهم الاقتصادي، فمثلاً، مع تصاعد قوة الاقتصاد الياباني في بداية التسعينيات من القرن العشرين، وظهور علامات الضعف على القدرة التنافسية للولايات المتحدة الأمريكية والقارة الأوروبية، بدأت الدول الأوروبية تفكر في خيارات المستقبل، لاسيما لجهة مستقبل تحالفها الاقتصادي مع الولايات المتحدة الأمريكية. فمن بين العديد من الخيارات التي طُرحت في ذلك الوقت، اختار الأوروبيون زيادة قوة تكاملهم وتكتلهم لمواجهة تلك التحديات دون الاعتماد أو الاتحاد مع أية قوة اقتصادية أخرى، ومن هنا كان الإصرار على تبني مشروع السوق الأوروبية الموحَّدة، ذلك المشروع الذي جذب، وما زال، بقية دول القارة الأوروبية[28].

كما أنَّ التوسُّع النقدي الذي عاشه العالم في ظل نظام الدولار، الذي ساد منذ بداية السبعينيات من القرن العشرين، وما أنتجه من أزمات مالية أصبح حدوثها متكرراً وتكاليفها متزايدة، أدَّت إلى اعتراف الكثير من المراقبين والقوى الاقتصادية بضرورة الخروج من نظام الدولار إلى نظام يتصف بشيء من التعدُّدية النقدية [29]. على الرغم من أنَّ الدولار لازال يتصدر اليورو على أكثر من صعيد، إلاَّ أنَّ اتجاهات اليورو منذ إصداره عام 1999م تؤكد تزايد دوره كعملة عالمية، سواء في ما يتعلق بتجارة العملات، وتجارة السلع والخدمات، والتعامل في الأوراق المالية، وكعملة رديفة للعملات الوطنية، وكعملة تثبيت للعملات الأخرى، وكذلك كعملة احتياطي لدول العالم[30].

ومع وجود أصوات متشائمة ومشككة بالعملة الأوروبية الموحَّدة، لجهة عدم إمكانية وصول اليورو إلى عملة عالمية مساوية، أو حتى بديلة للدولار الأمريكي، بدعوى ضعف وعدم توحيد القرارات الأوروبية على المستوى السياسي، وضعف الدور الذي يمكن أنْ يلعبه البنك المركزي الأوروبي في جعل اليورو عملة احتياطي عالمي، إذ إنَّ اهتمامات هذا البنك ظلت محصورة في التأكُّد من السيطرة على مستويات التضخم داخل المجموعة، وذلك على حساب ما ينبغي بذله من جهود لتعميق مكانة اليورو كعملة عالمية، وبأن الأزمة المالية الحالية التي تعصف بالقارة الأوروبية ستعيق ولو لفترة من قدرة اليورو على المنافسة [31]. إلاَّ أنَّ الإنصاف يفرض علينا النظر إلى ما كانت عليه أوروبا اقتصادياً ونقدياً قبل اعتماد تلك العملة الموحدة وكيف باتت معها، كما أنَّ التجربة لم تنته بعد، فهي ما تزال تعاني بعض المصاعب، وهنالك دول عديدة لم تَتَبَّنَ تلك العملة بعد، هذا يعني أنَّه في حال قرَّرت الدول غير الأعضاء في منطقة اليورو الانضمام إليها، سوف يصبح الاتحاد الأوروبي قوة نقدية لا مثيل لها في العالم.

لمعرفة مدى العافية التي يتمتع بها الاقتصادي الأوروبي، لابدَّ من قياس حالة التجارة البينية والخارجية للاتحاد الأوروبي. بالنظر إلى واقع التبادل التجاري الأوروبي البيني للسنوات العشرة الأخيرة، يتَّضِح لنا أنَّ التبادل التجاري البيني قد زاد بشكل ملحوظ عقب اعتماد العملة الأوروبية الموحدة وحتى عام 2009م، إذ انخفضت التبادلات التجارية البينية على مستوى جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي– بنسب متفاوتة–، بحيث انخفض إجمالي الصادرات الداخلية من /2719.324/ مليون يورو في عام 2008م إلى /2541.357/ مليون يورو في عام 2009م، واجمالي الواردات الداخلية من /2646.318/ مليون يوروعام 2008م مقارنة بـ /2470.714/ مليون يوروعام 2009م. يعود ذلك الانخفاض لما تعرَّضت له الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من أزمات مالية ونقدية واقتصادية عام 2008م. إلاَّ أنَّ التبادل التجاري البيني عاود التحسن والانتعاش في الأعوام 2010–2011–2012–2013–2014م، بحيث سجَّل عام 2012م أكبر القيم للتبادل التجاري البيني منذ عام 2002م، فكان اجمالي الصادرات الداخلية /2828.853/ مليون يوروالواردات الداخلية / 2757.475/مليون يورو. وهذا إنْ دلَّ على شيء، إنَّما يدل على أنَّ التبادل التجاري البيني في تحسن مستمر، وبالتالي فإنَّ العملية التكاملية الأوروبية في وضع جيد رغم كل الأزمات الاقتصادية التي تعرَّضت لها دول الاتحاد الأوروبي[32].

أمَّا على صعيد التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي، والتي تعدُّ العنصر الأساس في تحفيز النمو في الاتحاد الأوروبي، إذْ إنَّ ما يزيد عن / 36/ مليون وظيفة في الاتحاد الأوروبي تعتمد على التجارة الخارجية، فإنَّ للاتحاد الأوروبي علاقات اقتصادية وتجارية قوية مع العديد من دول العالم، سواء بشكل فردي كالولايات المتحدة الأمريكية التي تعدُّ الشريك الأكبر على الإطلاق، ويسعى الاتحاد إلى القضاء على ما تبقى من رسوم جمركية بينهما، أو من خلال علاقتها مع منظمات وتكتلات إقليمية ودولية تضم العديد من الدول الأعضاء في عضويتها، كما هي الحال في علاقة الاتحاد الأوروبي مع دول منظمة «آسيان ASEAN»، إذ يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تطوير العلاقات الاقتصادية

والتجارية معها، من خلال قراره في السادس والعشرين من نيسان عام 2015م، استئناف المفاوضات لإقامة منطقة للتجارة الحرة بين الطرفين. وبالتأكيد؛ توقيعها سيعني المزيد من القوة للاقتصاد الأوروبي[33].

كما سجلت الاستثمارات الخارجية المباشرة للاتحاد الأوروبي نمواً بنسبة 13% عام 2014م، كذلك ارتفعت صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الدول النامية بنسبة 4% إلى /700/ مليار دولار عام 2014م، لتشكل ما نسبته 56% من الاجمالي الدولي. كما سجَّل الاتحاد الأوروبي نمواً في العمليات الدولية للاندماج والاستحواذ بنسبة 19%، نتيجة اتجاهات إعادة الهيكلة لتعزيز قدرة الشركات على مواكبة المتغيرات [34].وفي خطوة من الاتحاد الأوروبي لتدارك الصعوبات الاقتصادية التي تواجه دول الاتحاد، لاسيما الدول الأعضاء في منطقة اليورو، أعلن البنك المركزي الأوروبي عن برنامج مهم جداً للتحفيز الاقتصادي، يرتكز على سياسة التيسير الكمي لشراء السندات بقيمة /60/ مليار يورو شهرياً، اعتباراً من شهر آذار 2015م وحتى شهر أيلول 2016م، بمجموع يبلغ /1080/ مليار يورو[35].

بحسب الرؤية المستقبلية للسياسة الخارجية الأوروبية حتى عام 2020م، فإنَّ الاتحاد الأوروبي يسعى من خلال التشريعات والقوانين والسياسات التي يتبناها، والتي سيتم تبنيها، إلى تحقيق ثلاثةِ أهداف في آن واحد، تشكل أهمية كبيرة لاستدامة العملية التكاملية، وهي: تعظيم النمو الاقتصادي من خلال التوقيع على العديد من اتفاقيات التجارة الحرة، مع التركيز على تعزيز العلاقات مع الشركاء الاستراتيجيين، وتطوير الشراكة عبر الأطلسي، الأمر الذي سيخلق فرصاً إضافية للابتكار والنمو الاقتصادي؛ كذلك تعظيم فوائد المستهلك، من خلال إيصال أفضل وأرخص المنتجات للمستهلك مقارنة بما تقدمه القوى الاقتصادية المنافسة، مع المحافظة على التنوع وتدرج الخدمات والمنتجات. بالإضافة إلى ذلك، توفير فرص عمل بحيث تصبح معدلات البطالة بأدنى مستوياتها إنْ لم نقل معدومة[36].

إنَّ دراسة معمَّقة لـ«الاستراتيجية الأوروبية لعام 2020م The Europe 2020 Strategy»، والتي تم وضعها من قبل المجلس الأوروبي في حزيران 2010م، من حيث المجالات التي شملتها هذه الاستراتيجية، لاسيما في مجال الاقتصاد، البيئة، الابتكار، التوظيف، والخطوات الواجب على كل دولة عضو اتباعها وتنفيذها، ندرك كم هي واسعة وكبيرة طموحات الاتحاد الأوروبي لتجاوز المعوقات الاقتصادية وغيرها من المعوقات الداخلية والخارجية، ليصبح قوة اقتصادية عظمى لايمكن تجاهلها أو منافستها على الصعيد العالمي [37]. الحقيقة أنَّ الأوروبيين أثبتوا، من خلال تحقيقهم لمستويات عالية من التكامل الاقتصادي، قدرتهم على الالتزام بما يتم الاتفاق عليه في المجالات الاقتصادية والتجارية، وبالتالي فإنَّ تنفيذ تلك الاستراتيجية، التي تحتاج إلى فصل كامل لتفنيد بنودها وأبعادها، سيجعل من الاتحاد الأوروبي قوة اقتصادية عالمية بامتياز.

ت –قوة البنية الهيكلية والتنظيمية للمنظومة التكاملية الأوروبية.

لقد نجحت فكرة التكامل الأوروبي نتيجةً لتولُّدِ قناعةٍ لدى كل دولة من دول الجماعة الأوروبية، ومِنْ ثَمَّ دول الاتحاد الأوروبي، أنَّه من خلال تجمع أوروبي قائم على التعاون المشترك، تستطيع كل دولة من خلال الحوار والتفاهم تحقيق ما تصبو إليه، سواء على المستوى الداخلي من تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي، أو على المستوى الخارجي من خلال حل مشاكلها وشواغلها الأمنية والعسكرية. ومن أجل تحقيق ذلك، تم إنشاء مؤسَّسات على درجة عالية من المهنية، لم يصل إليها أي تكتل أو حلف على مستوى العالم، على الأقل في التاريخ الحديث والمعاصر. فنرى أنَّ «المجلس الأوروبي»، الذي يحضر اجتماعاته رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي، لتقرير السياسة العامة للاتحاد الأوروبي في جميع المجالات، يؤدي دور المؤسَّسة العامة التوجيهية لاتحاد الأوروبي– المناظرة للمؤسسات العليا الموجودة في باقي دول العالم، والمنوط بها وضع السياسات العامة للدولة– ويتصرف كأنه عقل واحد، تصدر عنه

الأوامر والتوجيهات لباقي أعضاء الجسم التكاملي الأوروبي، وهذا غير موجود في أكثر التكتلات الاقليمية تنظيماً، وخاصة لجهة المكانة التي يتمتَّع بها ذلك المجلس، ودرجة الالتزام التي يتقيد بها الدول الأعضاء. وهنالك «مجلس الاتحاد الأوروبي» الذي يؤدي دور مجلس الوزراء، ويضم في عضويته وزراء الدول الأعضاء في الاتحاد في جميع التخصصات، حيث تقوم كل دولة بعرض وجهة نظرها حول مصالحها الخاصة عن طريق الوزير المختص، أو لجنة الممثلين الدائمين، ويعمل على مواءمة مصالح الاتحاد ككل. ويقوم المجلس، بصفته أعلى سلطة لاتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي، بإقرار التشريعات المختلفة التي يتم إعدادها من قبل المفوضية، وبذلك فهو يمثل إلى درجة كبيرة دور البرلمانات الوطنية في دول العالم الأخرى. وتأتي «المفوضية الأوروبية» لتعطي للاتحاد الأوروبي ميِّزته التنظيمية الفريدة عن أية تنظيمات إقليمية أو دولية موجودة على الساحة الدولية، فهي تُعَدُّ التجسيد الحقيقي لفكرة التكامل الأوروبي. فإذا كان المجلس الأوروبي يعدُّ إطاراً لتمثيل مصالح الدول الأعضاء، فإنَّ المفوضية تمثل إطاراً للتعبير عن مصالح الاتحاد الأوروبي ككل صحيح أنَّ أعضاء المفوضية يتم تعيينهم بواسطة الدول التي ينتمون إليها، إلاَّ أنَّ ولاءهم الكامل هو لصالح الاتحاد الأوروبي ككل، وليس للدول التي عيَّنتهم[38]. وبذلك تعدُّ المفوضية الأوروبية التجسيد الحقيقي للمؤسَّسات الأوروبية فوق القومية، خاصة لجهة حقها الاحتكاري في اقتراح وإعداد السياسات والتشريعات، وكذلك إدارتها لعدد من السياسات الأوروبية بشكل مستقل عن الدول الأعضاء، مثل السياسة الزراعية. أمَّا البرلمان الأوروبي، فيمثِّل الواجهة الديمقراطية للاتحاد الأوروبي، وبات له دوراً أكبر في تقرير سياسة الاتحاد الأوروبي الداخلية والخارجية، مع منحه صلاحيات واسعة بموجب اتفاقيتي «أمستردام» و«لشبونة». لزيادة تماسك البنية التنظيمية والهيكلية للاتحاد الأوربي، أُوجدت «محكمة العدل الأوروبية»، التي تعدُّ بمثابة الجهاز القضائي للاتحاد الأوروبي، فهي تؤدي دوراً بالغ الأهمية في عملية التكامل والاندماج الأوروبي، ولا تعود أهمية هذا الدور إلى الصلاحيات القانونية والقضائية الواسعة التي تتمتع بها محكمة العدل الأوروبية فحسب، وإنما أيضاً إلى رؤية الدول الأعضاء في العملية التكاملية لنفسها باعتبارها جماعة تضامنية تعاقدية تقوم أولاً وقبل كل شيء على فكرة احترام القانون، أي احترام الحقوق والواجبات والاضطلاع بالمسؤوليات وتنفيذ الالتزامات الواقعة على عاتقها، سواء بموجب الاتفاقيات والمعاهدات الأساسية التي وقَّعت وصدَّقت عليها الأطراف المتعاقدة، أو بموجب ما يصدر عنها من قرارات.

إنَّ وجود تلك الهيئات والمؤسسات، والوكالات الأوروبية التي لاحصر لها، إنَّما ينمُّ عن مدى الفرادة والتميُّز والنجاح الكبير الذي حققه الأوروبيون على صعيد «هندسة» وبناء المؤسَّسات التكاملية، وقدرتهم على تطوير وتحديث هذه المؤسسات بما يتناسب مع ظروف كل مرحلة، مما أعطى الاتحاد الأوروبي مكانة دولية فريدة، وجعله مثالاً يحتذى لبناء التكاملات الدولية والإقليمية.

وقد شخَّصت اتفاقية «ماستريخت» باعتراف كل الأطراف المؤيدة والمعارضة عملاً تاريخياً، توحَّدت فيه كل الإرادات السياسية والقانونية والأمنية والعسكرية لإنجازه، وتخطي كل العقبات التي من شأنها أن تعرقل عملية البناء السياسي والاقتصادي للاتحاد الأوروبي، كأكبر تجمع إقليمي سياسي واقتصادي وأمني وعسكري. فلقد صهرت تلك الاتفاقية معظم دول القارة الأوروبية في إطار واحد هو الاتحاد الأوروبي، فأوروبا الأمم والشعوب المتعدِّدة، وأوروبا اللغات واللهجات المتباينة، وأوروبا الأديان والطوائف، وأوروبا القوميات والأعراق الإثنية، وأوروبا التواريخ والعادات والتقاليد المختلفة والمتناقضة، وأوروبا الدول الكبيرة والإمارات الصغيرة، بحدودها الجغرافية وأنظمتها السياسية وأشكال حكمها وخياراتها الاقليمية والدولية وتوجهاتها الاقتصادية وأنظمتها السياسية وأشكال حكمها وتوجهاتها الاقتصادية بين الاشتراكية والليبرالية، بين اليمين المحافظ واليسار المعتدل، كلها انصهرت في كيان واحد يسير بخطوات متأنية

وتدريجية في استكمال الصرح الأوروبي، من خلال منهج ديمقراطي سليم، حيث الفرد هو الفاعل وصاحب القرار في هذا البناء، من خلال الانتخابات وعمليات الاستفتاء، إذ ليس هناك من قرار فوقي، وإنما تُؤخذ كل القرارات المصيرية المتعلقة بالبناء السياسي والاقتصادي والمالي بالإرادة الشعبية الحرة المعبَّر عنها في صناديق الاقتراع[39].

إنَّ التوسع الأفقي للاتحاد الأوروبي، ليضم دولاً كانت في السابق عدوة ومختلفة بل متناقضة سياسياً واقتصادياً، دفع المهتمين بالشأن الأوروبي للقول إن هذه العملية تمثل السقوط الحقيقي لجدار برلين. فقد كان الطموح الأوروبي من خلال توسعته، هو الظهور على الساحة الدولية باعتباره الطرف الفاعل والقادر على موازنة النفوذ الأمريكي، أو على دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاعتدال في سياساتها الخارجية، على الأقل تجاه العديد من القضايا والأزمات ذات التأثير المباشر في المصالح الأوروبية. رغم أنَّ الحرب في العراق كشف عن استمرارية وجود خللٍ في البنية السياسية والأمنية الأوروبية، وعدم قدرتها على تبني موقف مشترك، إلاَّ أنَّ هذه الحرب أثبتت وجود معارضة أوروبية –وإن لم تنتصر في النهاية– للمشاريع الأمريكية الرامية إلى السيطرة على المنطقة العربية بشكل خاص، والعالم بشكل عام، وهذا يشكل تطوراً كبيراً على صعيد تزايد القوة الأوروبية على الساحة الدولية، بالمقارنة مع الانسياق الأوروبي التام في حرب الخليج الثانية حيث صوتت الدول الأوروبية بالإجماع على القرار / 687/ عام 1990م، ومنحت تفويضاً مطلقاً لإدارة جورج بوش الأب بالهيمنة على العراق والمنطقة العربية بشكل عام والتحكم بثرواتها النفطية: انتاجاً وتسويقاً وسعراً[40].

ث –تحقيق مستويات متقدمة على صعيد السياسة الخارجية المشتركة.

إنَّ التحولات الهائلة التي طرأت على موازين القوى في النظام الدولي لاسيما عقب انتهاء الحرب الباردة، وانعكاسات ذلك على المشهد الأوروبي، بما ينطوي عليه من نجاح الدول الأعضاء في التكامل الأوروبي لتحقيق مستوى جيد من التكامل الاقتصادي، ورغبتها في تعميق هذا التكامل وزيادة تشعبه، كل ذلك أسهم في اقتناع الدول الأعضاء في العملية التكاملية بعدم فعالية «التعاون السياسي الأوروبي»، الذي كان قائماً في ذلك الوقت، وتحفيزها على تطوير تكاملها في مجال السياسة الخارجية والدفاع بأكبر قدر من الاستقلالية عن القوة المهيمنة، ألا وهي الولايات المتحدة الأمريكية[41]. كما أدرك الأوروبيون أنَّ تحقيق سياسة خارجية وأمنية أوروبية مشتركة تعدُّ الضامن الحقيقي للوحدة الاقتصادية ذاتها، ومن دونها يمكن أنْ تتعرض الإنجازات الاقتصادية التي تحققت لانتكاسات قد تشكل بداية لانهيار شامل لكل ما تم تحقيقه على صعيد العملية التكاملية. من هذا المنطلق، نصَّت الفقرة الأولى من معاهدة الاتحاد الأوروبي على أنَّ السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تتضمن أيضاً كافة المسائل المتعلقة بالأمن الأوروبي، بما في ذلك رسم وتحديد سياسة مشتركة للدفاع، عندما يحين الوقت المناسب. كما حدَّدت المادة الحادية عشرة من الاتفاقية ذاتها أنَّ أهداف السياسة الخارجية والأمن المشترك هي العمل على تهيئة كل ما من شأنه حماية الاتحاد الأوروبي، وما تم تحقيقه، من أية تهديدات خارجية ضمن ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات الأوروبية ذات الصلة [42]. وهكذا، أصبح مجال السياسة الخارجية والأمن، منذ التوقيع على معاهدة «ماستريخت»، واحداً من الركائز الثلاث التي يقوم عليها الاتحاد الأوروبي.

وإذا كانت مسألة استمرارية التنسيق والتوافق بين وجهتي نظر دول الاتحاد الأوروبي حول العلاقة مع «حلف شمال الأطلسي» في الشؤون الأمنية قد أثير حولها العديد من النقاشات والتحفظات، بخاصة من قبل فرنسا التي رغبت في إبراز الهوية الأوروبية، مع الابتعاد قدر الإمكان عن تعميق وتوسيع اختصاصات «حلف شمال الأطلسي»، وتخفيض الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية، فإنَّ معاهدة «ماستريخت» حدَّدت أغراض وأهداف السياسة الخارجية والأمنية المشتركة على الشكل الآتي:

- صيانة القيم المشتركة والمصالح الأساسية للاتحاد الأوروبي.
- صيانة استقلال الاتحاد الأوروبي.
- ضرورة الدفاع عن أمن الاتحاد والدول الأعضاء فيه.
- حفظ السلم والأمن الدوليين، من خلال التقيد بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، واتفاق «هلسنكي» وميثاق «باريس»، والتي تعدُّ من الأركان الأساسية لمؤتمر الأمن الأوروبي، لاسيما من حيث مبادئ احترام حقوق الانسان، والانتقال إلى الديمقراطية، ومبدأ الاعتراف باستقرار الحدود الراهنة.
- تعزيز التعاون الدولي.
- تعزيز الديمقراطية ودولة القانون واحترام حقوق الإنسان[43].

صحيح أنَّ هنالك أصوات كثيرة تنتقد الدول الأعضاء في العملية التكاملية بعدم تمكُّنها من تحقيق سياسة خارجية وأمنية مشتركة، وتتوقع عدم تمكُّنها من تحقيق ذلك في المستقبل، بدعوى تغيُّر ظروف ما بعد الحرب الباردة، لاسيما لجهة عدم وجود تهديد خارجي حقيقي، والإشكالات التي تخلقها عملية التوسع المستمرة، خاصةً لجهة تعمق الاختلافات الفكرية والثقافية والدينية بين الدول الأعضاء، والمحصلة تضاربْ وتناقضْ المصالح الخارجية للدول الأعضاء. كما أنهم ينكرون فكرة الوظيفيين في إمكانية انتقال الاتفاق من المجالات الاقتصادية والنقدية إلى المجالات السياسية والأمنية[44]. لكن المتتبع لما حققه الأوروبيون في هذا المجال، يدرك حجم التوسُّع والتطوُّر الذي حققوه، رغم الصعوبات الجمَّة التي واجهوها. فقد انطلق الأوروبيون من الاكتفاء بالتعاون والتشاور والتنسيق حول بعض، وليس كل المواقف الدولية، إلى أنْ بات للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، صوراً وأشكالاً عدة، أبرزها:

- الاستراتيجيات المشتركة « Common Strategies»: وهي تعكس وجود أرضية مشتركة بين الدول الأعضاء، تصلح لتكوين رؤية واضحة ومحدَّدة المعالم لعلاقة استراتيجية، يراد لها أن تربط بين الاتحاد الأوروبي وبين دولة أو مجموعة معينة من الدول تحتل مكانة خاصة على قائمة أولوياته، لأسباب تتعلق بمصالح سياسية أو أمنية أو اقتصادية أو غيرها..
- العمليات المشتركة «Joint Actions»: والمقصود منها العمليات التي قد يضطَّر الاتحاد الأوروبي أو يُطلب منه القيام بها، بمفرده أو بالتعاون مع دول أو منظمات أو تجمعات دولية أخرى، في أوقات الأزمات أو الكوارث الطبيعية. وقد تأخذ هذه العمليات شكل تقديم الإغاثة الإنسانية، أو المشاركة في قوات لحفظ السلام، أو المشاركة في الإشراف على انتخابات في إطار عملية لبناء السلام في نهاية أزمة، وغيرها.
- المواقف المشتركة «Common Positions»: وهي المواقف التي تعكس وجهة نظر الاتحاد الأوروبي ورؤيته لقضايا دولية يرى أنَّ من واجبه أنْ يحدِّد موقفاً بشأنها. وقد تَصدُر هذه المواقف على شكل بيان مشترك يصدر عن القمة أو عن مجلس الوزراء أو عن الممثل الأوروبي للشؤون الخارجية، أو يعكسه إعلان موقف أو تصويت مشترك داخل المنظمات الدولية أو الإقليمية المعنية. وقد تعكس هذه المواقف مجرد التعبير عن التعاطف أو التفهم إو إظهار حسن النيات أو مشاعر الرضا أو الاستنكار أو الغضب اتجاه طرف أو تصرف، كما قد تأتي مصحوبة بإجراءات معينة، مثل فرض عقوبات اقتصادية أو دبلوماسية أو حتى عسكرية[45].

2 -المقومات على الصعيد الخارجي.

أ-النجاح في مواكبة العولمة وتعميق العملية التكاملية.

لقد باتت العولمة ظاهرة مستمرة ومتشعبة، وقد أخذت في الأعوام العشر السابقة تعيد تعريف الديناميكيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحتى السياسية، للشعوب والدول. وقد أسفرت الاتصالات المتزايدة والاعتماد المتبادل بين الدول، والتكامل الاقتصادي بين الدول والقارات عن تفاعل أكبر بين دول متنوعة عبر العالم. مع أنَّ بعض المهتمين بهذه الظاهرة ينظرون إليها كخطر على السيادة الوطنية والثقافة الأصيلة، إلاَّ أنَّ الواقع يثبت يوماً بعد يوم أنَّها عملية حتمية وظاهرة مفيدة إذا ما تم التعامل معها بشكل صحيح، وتوجيه العوامل الدافعة للعولمة المتمثلة بزيادة الاتصالات والتجارة، والتقدم العلمي، وتتعدُّد نوعية التقدم التقني، لخدمة الشعوب والدول.

ولقد تَصرَّف الأوروبيون بشكل صحيح عندما واكبوا العولمة وتوجهوا لتوقيع اتفاقيات التجارة الحرة، إذ ثَبَت أنَّ للعولمة دوراً كبيراً في تشجيع الدول على توقيع اتفاقيات التجارة الحرة، بل إنَّ المتتبع لعدد اتفاقيات التجارة الحرة التي يتم توقيعها كل عام يلاحظ تزايدها بشكل مطرد، وذلك بوتيرة تنافس الوتيرة التي تمضي بها العولمة ذاتها، في بعض الأحيان، وهذا ما يدفع للقول بأنَّ السوق العالمية لاتفاقيات التجارة الحرة قد أصبحت حقيقة واقعة، وأنَّه من المحتمل أنْ يتواصل نمو تلك السوق بالتوازي مع العولمة. بالمقابل، من المتوقع أنَّ أقاليم العالم التي لم تنخرط في اتفاقيات تجارة حرة ذات جدوى اقتصادية، ولم تشارك في هذه السوق، ستخسر من الناحية الاقتصادية النسبية، إذ سيستمر متوسط دخل الفرد لديها في الهبوط، وستشهد تراجعاً متزايداً في استقرارها الاقتصادي والسياسي[46].

من ناحية أخرى، تتعدى العولمة مجرد التدفقات الاقتصادية الدولية التقليدية للسلع والخدمات ورؤوس الأموال والعمالة، ذلك أنَّ العولمة تشمل أيضاً تدفقات الثقافة والقيم والمعلومات من خلال وسائل الاتصال الإلكترونية وغير الإلكترونية. وتزايد العولمة سيؤدي، بالتأكيد، إلى زيادة حجم أنواع لا حصر لها من التفاعلات الدولية، والتي ستؤدي في النهاية إلى جعل العالم «مستوياً» على حد قول «توماس فريدمان» [47]. إنَّ هذا الاستنتاج يقودنا للقول: إنْ أَحْسَنَ الأوروبيون التعامل على إيجابيات العولمة في هذا المجال، سيتمكنون من إزالة الحساسيات التاريخية المنبثقة عن تعدُّد الأعراق والإثنيات والأديان في الدول الأعضاء للاتحاد الأوروبي بشكل خاص، وللقارة الأوروبية بشكل عام، مما سيعود بالنفع على مستقبل التكامل الأوروبي. ويبدو أنَّ الأوروبيين قد نجحوا في الاستفادة من إيجابيات العولمة، يظهر ذلك جلياً في الجانب الاقتصادي، فهذا «داني رودريك»، بعد أنْ يُسهب في مُؤلَّفه المعنون بـ«معضلة العولمة» بالحديث عن مشاكل العولمة والحوكمة العالمية والتعقيدات التي تخلقها للاقتصاد وحياة الناس، يرى أنَّ الاتحاد الأوروبي يمثِّل «الاستثناء الذي يختبر القاعدة». فبرأيه، رغم كل حالات الضعف الذي تعتري مؤسَّسات الاتحاد، إلاَّ أنَّ العولمة التي قادتها العقيدة التكاملية الأوروبية، استطاعت إنقاذ الكثير من الدول الأوروبية الصغيرة والفقيرة، مثال ذلك: لاتفيا، تلك الدولة الصغيرة من دول البلطيق التي وجدت نفسها تعاني من صعوبات اقتصادية كبيرة، زالت معظمها مع انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي عام 2004م واعتماد العملة الأوروبية الموحدة «اليورو» عام 2005م، إذ شرع الاقتصاد اللاتيفي بالنمو بسرعة كبيراً جداً قياساً بالسابق، وذلك بفضل حصوله على مبالغ مالية كبيرة من البنوك الأوروبية على شكل قروض طويلة الأجل. ورغم الأزمة الخانقة التي تعرضت لها لاتفيا عام 2007م، وأدت إلى تسجيل عجز ضخم في الحساب الجاري بنسبة 20%، وفي الدين الخارجي بنسبة 125% من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك تعرضها للأزمة الاقتصادية التي اجتاحت العالم عام 2008م، حيث ارتفع معدل البطالة في لاتفيا إلى 20% وانخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 18% عام 2009م، وخرجت مظاهرات احتجاجية غاضبة لم تشهد مثلها البلاد منذ انهيار الاتحاد

السوفياتي؛ رغم كل تلك الظروف، استطاع الاقتصاد اللاتيفي مع حلول عام 2010م، البدء بتحقيق استقرار اقتصادي مقبول دون اللجوء إلى تخفيض قيمة العملة أو حتى اضطراره إلى فرض قيود على رأس المال. والفضل في كل هذا النجاح يعود إلى العولمة، وبالأخص ما يمكن أن يُطلق عليه الباحث «العولمة التكاملية الأوروبية»، فقد أتاح حق حرية حركة العمالة ضمن الاتحاد الأوروبي للعديد من عمال لاتفيا إلى الهجرة منها، وهذا الأمر هو بمثابة صمام أمان لأي اقتصاد يعاني من الضعف. ولعل التجربة اللاتيفية، بالإضافة إلى الكثير من التجارب الناجحة التي تحققت بفعل العولمة، دفعت المؤلف «داني رودريك» للقول: «الاتحاد الأوروبي أثبت أنَّ الحكومة الديمقراطية عبر القومية خيار عملي.....وأنَّه على كل من يرى الحكومة العالمية طريق جيد كي يسلكه الاقتصاد العالمي ككل أنْ يأخذ في اعتباره تجربة أوروبا»[48].

ب – الحفاظ على قوة العلاقة التحالفية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

عقب انتهاء الحرب الباردة، ومن ثم انهيار الاتحاد السوفياتي وتفككه، وكذلك انهاء حلف «وارسو»، ساد اعتقاد عالمي بأنَّ «حلف شمال الأطلسي» سيتفكك ويصبح من الماضي أيضاً، إلاَّ أنَّ الواقع كان عكس ذلك تماماً، فقد عزمت الولايات المتحدة الأمريكية على إعلان تفرُّدها بقيادة العالم، وإلزام نفسها بحماية أمن القارة الأوروبية. السؤال هنا، إلى ماذا تهدف الولايات المتحدة الأمريكية من خلال التزامها بحماية القارة الأوروبية؟ ولماذا تسمح بل تشجع وجود قوة أوروبية تحت جناح «حلف شمال الأطلسي»؟ وما المبرارات الاستراتيجية لتعميق التحالف العسكري والأمني الأوروبي – الأمريكي؟.

تتميز التحالفات العسكرية الأوروبية – الأمريكية بتعقيد والتشابك وأحياناً التنافس والصراع، ولقد وجد الباحث أنَّ المحاولات التفسيرية لطبيعة العلاقات العسكرية والأمنية الأوروبية – الأمريكية جاءت مختلفة ومتباينة، لكن معظمها كانت جزئية أو مركِّزة على جانب معين، فجاءت الأجوبة – على أهميتها– تجزيئية وأحياناً غير كافية. ولعل من بين أكثر الإجابات توضيحاً وتفصيلاً، هي إجابة «زهير بوعمامة»، في كتابه «أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة»، حيث فنَّد، بإسهاب، كافة العناصر المفسِّرة للاستراتيجية الأمريكية في هذا المجال، والتي يمكن تلخيصها في ثلاثة عناصر أساسية، وهي:

- تكريس التفوق العسكري والجيوستراتيجي العالمي للولايات المتحدة الأمريكية، باستعمال «حلف شمال الأطلسي» كأداة للقيادة العالمية.
- الحفاظ على التوازن الاستراتيجي الأوروبي من خلال سياسة «الاحتواء الإيجابي»، وتقديم الضمانات الأمنية.
- مواجهة الأشكال الجديدة للمخاطر الكامنة على استقرار وأمن القارة الأوروبية والفضاء الأورو– أطلسي[49].

ويبدو أنْ الدول الأوروبية قد استوعبت أهداف الولايات المتحدة الأمريكية وتصرفت وفق الواقع الذي كان قائماً في ذلك الوقت، فقمة «حلف شمال الأطلسي» التي عقدت في «روما» ما بين 8–9 تشرين الثاني 1991م، وكذلك قمة «ماستريخت» للاتحاد الأوروبي ما بين 9–11 كانون الأول 1991م، للاتفاق على الخطوات النهائية لإعلان الوحدة الأوروبية، قد توصلتا إلى تحديد الأسس التي يرتكز عليها الإطار الأمني لأوروبا، وبحث الاستمرارية في رابط التعاون بين الأجهزة العسكرية لدول المجموعة الأوروبية و«حلف شمال الأطلسي»، من خلال منظور تكميلي للنهوض بدور هذه المؤسسات وتعميق إمكاناتها، لتتفق ومتطلبات النظام الدولي الجديد والمتغيرات الناتجة عن حلف «وارسو» سابقاً[50].

وهكذا، فإنَّ المرحلة الجديدة، بعد انهيار حلف «وارسو» وتفكك الاتحاد السوفياتي «سابقاً»، شهدت بروز نوع من التوافق والتنسيق المتبادل الأمريكي – الأوروبي، بدأ في المجال الاقتصادي ليتسرب إلى المجال الأمني ومنه إلى بقية المجالات والمواقف الدولية. ورغم الخلافات الأوروبية بين من يؤيد بشدة الاستقلال عن الولايات المتحدة الأمريكية و«حلف شمال الأطلسي» الذي تسيطر عليه الأخيرة، وبين من يعارض ذلك بحزم، فقد وافقت قمة الاتحاد الأوروبي التي عقدت في مدينة «بروكسل» في 12 كانون الأول 2003م على:

- إنشاء خلية دائمة صغيرة للاتحاد الأوروبي المدني والعسكري، سواء باستخدام موجودات «حلف شمال الأطلسي» أو عدم استخدامها.
- إنشاء خلية دائمة صغيرة للاتحاد الأوروبي في مقر القيادة العليا والدول المتحالفة في أوروبا من أجل عمليات للاتحاد الأوروبي تنفذ بموجودات «حلف شمال الأطلسي».
- ضمان الحضور الدائم لضباط ارتباط من «حلف شمال الأطلسي» في هيئة الاتحاد الأوروبي العسكري، لزيادة الثقة والتعاون مع «حلف شمال الأطلسي»[51].

وهذا إنْ دل على شيء إنَّما يدل على انتصار الطرف المؤيد لبقاء التحالف الأمني والعسكري الأوروبي – الأمريكي، بل وتطويره وتقنينه في سياسات الاتحاد الأوروبي الخارجية والدفاعية. ولعل سبب التمسك الأوروبي بهذا التحالف يعود إلى السياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية في «حلف شمال الأطلسي» إزاء الدول الأوروبية الأعضاء فيه، والتي تقوم على ثلاث ركائز، وهي:

- ضمان الشفافية داخل الحلف: من خلال الحرص على إزالة أي نوع من أنواع «سوء النية» أو «سوء التفاهم»، وهو الأمر الذي أدى في الماضي إلى العديد من الحروب الأوروبية – الأوروبية. فالسياسة التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية داخل الحلف، لجهة الإبقاء على استمرارية المشاورات على المستويات كافة، وإشتراك كافة الدول الأعضاء في مناقشة جميع خطط الحلف العسكرية، تتيح للدول الأوروبية الاطلاع على المقدرات العسكرية لبعضها البعض، ولا يسمح لها بإخفاء الكثير من الأسرار العسكرية والأمنية، مما يخلق حالة من الارتياح والثقة المتبادلة.
- منع تأميم سياسات أمن دول أوروبا الغربية: يتم ذلك من خلال دمج السياسات الأمنية للدول الأعضاء في سياسات الحلف. إذ إنَّه بموجب النظام الداخلي للحلف، على جميع الدول الأعضاء رسم وتنفيذ سياساتها الأمنية والعسكرية كجزء من سياسات الحلف العامة أكثر من اعتمادها على أسس وطنية خالصة، الأمر الذي من شأنه إلغاء حالة التنافس على الريادة السياسية والعسكرية التي حكمت الدول الأوروبية لقرون، ونفي إمكانية تعظيم إحدى الدول الأوروبية لقواتها العسكرية بالشكل الذي يهدد أمن الدول الأخرى، وهذا ما يحتاجه التكامل الأوروبي للنمو والازدهار.
- الدور الأمريكي في الموازنة الداخلية: إنَّ التزام الولايات المتحدة الأمريكية بتأمين الحماية الأمنية والعسكرية للدول الأوروبية، ووجود قواعد عسكرية أمريكية على أراضي بعض الدول الأوروبية في إطار «حلف شمال الأطلسي»، يجعل من تعظيم إحدى الدول الأوروبية لقدراتها العسكرية أمراً صعباً وغير مرغوب فيه، ويدفع الدول إلى مناقشة مشاغلها الأمنية والعسكرية في إطار الحلف، وليس من خلال استخدام القوة بشكل إفرادي، مما يمنع إيقاظ النزاعات العرقية والدينية التي فتكت بملايين الأوروبيين خلال العقود الماضية[52].

النتائج والمناقشة.

قد يبدو الاتحاد الأوروبي كتجمع من الدول المتباينة في بعض الحالات، لكنه نموذج للانسجام إذا ما قورن بمجمل التكتلات والأحلاف التي قامت في التاريخ الحديث والمعاصر. فقد استطاع الأوروبيون من خلال بناء هذا الصرح التكاملي الفريد إرساء حالة من الاستقرار والنمو، بحيث أصبحت معها إمكانية نشوب حرب أوروبية – أوروبية بعيدة التحقق، فكما هو معروف الاستقرار والأمان هو الأساس لتقدم وتطور الشعوب والأمم.

وإنَّ تمكُّن الدول الأعضاء في العملية التكاملية من تحقيق منطقة للتجارة الحرة، ومن ثم النجاح في إنجاز اتحاد الجمركي، وإقامة سوق أوروبية مشتركة وصولاً إلى نجاحها في توحيد الكيانات الاقتصادية المتعدِّدة وضمها في كيان اقتصادي واحد يتعامل تجارياً واقتصادياً مع العالم الخارجي باعتباره كذلك، ومحاولتها تحقيق نجاح مماثل على الصعيد النقدي، جعل من تلك التجربة منارة اقتصادية ونقدية يهتدي بها كل تكتل اقتصادي دولي أو اقليمي يصبو لتحقيق ما حققه الأوروبيون، ما هو إلاَّ مؤشر على مدى تصميم الأوروبيين واتفاقهم حول ضرورة تعميق تكاملهم، كذلك هو مؤشِّر على المستقبل الزاهر الذي ينتظر التكامل الاقتصادي الأوروبي، رغم الصعوبات الشديدة التي تعاني منها بعض دوله في المرحلة الحالية.

تشير الأحداث الدولية الجارية حالياً إلى متانة واتساع وتعمق التحالف الأوروبي– الأمريكي سواء على الصعيد العسكري أو الأمني، وإنْ كان الكثير من المفكرين والمهتمين بالشأن الأوروبي يعتقدون بأنَّه نوع من الهيمنة أو الاحتلال غير المباشر من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على الدول الأعضاء في العملية التكاملية، إلاَّ أنَّه لايمكن نكران دور هذا التحالف في بناء الهيكل التكاملي الأوروبي منذ البدايات الأولى وحتى المرحلة الحالية، لاسيما لجهة ضمان وجود مظلة أمنية وعسكرية تحمي ما يتم تحقيقه على الصعد الأخرى، بالأخص الاقتصادية، وأنَّ الأوروبيين ما فتئوا يسعون لامتلاك قوة أوروبية مشتركة، وإن كانت بإشراف أو موافقة الولايات المتحدة الأمريكية، وفي حال تم لهم ذلك فسيكون الاتحاد الأوروبي قد أكمل ركيزة من أهم ركائز تفوقه كقوى عظمى.

وعليه فإنَّ الاتحاد الأوروبي، بما يمتلكه من مساحة جغرافية هائلة، تحتوي على نوعيات وكميات كبيرة من الموارد الطبيعة الظاهرية منها والباطنية، بالإضافة إلى موقعة الجيوسياسي والجيوستراتيجي، والنجاحات التكاملية على الصعد الاقتصادية والنقدية، يمنح الاتحاد الأوروبي ميِّزة تفتقر إليها الكثير من القوى الدولية والإقليمية، كاليابان والولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال. فإذا ما تضافر ذلك مع إيجاد حلول ناجعة ومستديمة لمشكلة النمو السكاني، وغيرها من الأزمات الحالية كالهجرة غير الشرعية ورفع مستوى التكاملي السياسي فإنَّ الاتحاد الأوروبي سيتمكن من تبوء مكانة مهمة في هيكل توزع القوى في النظام الدولي.

الاستنتاجات والتوصيات.

لا شك أنَّ العملية التكاملية الأوروبية حققت إنجازات تكاملية فريدة واستطاعت توفير الأمن والازدهار لأعضائها ونقل القارة الأوروبية من سياسة تحكمها توازن القوى إلى سياسة تحكمها توازن المصالح. وبمنطوق النظرية الوظيفية للتكامل فإنَّ ما أنجزه الأوروبيون من خطوات تكاملية آخذة بالتوسع أفقياً وعمودياً ستجعل من انسحاب وتراجع إحدى الدول الأعضاء عملية صعبة للغاية، إذ أن خسائر الانسحاب ستفوق بكثير خسائر البقاء، وعليه فإنَّ التكامل الأوروبي سيبقى مستمراً وقادراً على تجاوز العقبات التي تواجهه.

إلاَّ أنَّ قوة أي تكتل أو تكامل لا تقاس بما يملك من إمكانات اقتصادية وسياسية واجتماعية فحسب، وإنَّما بقدرته على التكيف والمواءمة مع المتغيرات الاقليمية والدولية، وعليه فإنَّ الاحتمالات المستقبلية للاتحاد الأوروبي ستبقى مرهونة بقدرة الدول الأعضاء في العملية التكاملية على مواجهة الأزمات الحالية، لاسيما تلك المتعلقة بالإرهاب، والهجرة غير الشرعية، والأزمة الأوكرانية، بالإضافة إلى أزمة الديون السيادية، وتنويع مصادر الطاقة، من خلال تبني استراتيجية تكاملية ناجعة وقادرة على إنهاء حالة تعدُّد واختلاف مواقف الدول الأعضاء إزاء طرق مواجهة تلك التحديات.

رغم أنَّ العلاقات الأوروبية – الأمريكية تحكمها حالة من التنافس لاسيما في المجال الاقتصادي ورغبة من قبل بعض الدول الأعضاء في العملية التكاملية الأوروبية بالتخلص من الهيمنة الأمنية والعسكرية للولايات المتحدة الأمريكية على الاتحاد الأوروبي من خلال «حلف شمال الأطلسي»، إلاَّ أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية كان لها دور كبير في انطلاقة العملية التكاملية الأوروبية وتوسعها أفقياً وعمودياً وما تزال تحتفظ بهذا الدور إلى حد بعيد، وعليه فمن المستبعد تمكن الدول الأعضاء في العملية التكاملية بناء هيكل تكاملي أمني وعسكري مستقل عن الولايات المتحدة الأمريكية الأمر الذي سَيُبْقي الاتحاد الأوروبي قوة اقتصادية دولية كبيرة دون حماية أمنية وعسكرية أوروبية مستقلة وبالتأكيد سيكون لذلك أثر مباشر على موقع الاتحاد الأوروبي في هيكل النظام الدولي الجديد الآخذ بالتشكل.

المراجع:

[1]مبروك، محمد؛ عبد المقصود، نزيه. التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية. دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2006م، ص10.

[2]عمر، أحمد مختار. معجم اللغة العربية المعاصرة. ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2008م، ص1959.

[3]يسوف، يامن. واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية. الهيئة السورية العامة للكتاب، دمشق، 2013، ص 108.

[4]دويتش، كارل. تحليل العلاقات الدولية. ترجمة محمود نافع، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1982م، ص213.

[5]نافعة، حسن.الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004م، ص122.

[6]سعيد، عبد المنعم.الجماعة الأوروبية: تجربة التكامل والوحدة. ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، حزيران 1986م، ص31.

[7]لمزيد من المعلومات حول القوة الألمانية وأثرها على أي مشروع تكاملي أو تفتيتي للقارة الأوروبية، يُنظر: أبو شبانة، ياسر.النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي. ط 1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 1998م،ص135-141.

[8] HALLER, M. European Integration as an Elite Process: The Failure of a Dream?. Routledge Taylor &Francis Group, New York, 2008, 69.

[9]سعيد، عبد المنعم. *الجماعة الأوروبية: تجربة التكامل والوحدة*. مرجع سابق، ص41.

[10]الجاسور، ناظم عبد الواحد. *الوحدة الأوروبية والوحدة العربية الواقع والتوقعات: دراسة مقارنة بين المشروعين الحضاريين بغية استشراف المستقبل*. ط1، دار مجدلاوي، عمان، 2001، ص16-17.

(11)نافعة، حسن. الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً. مرجع سابق، ص 143-144. يُنظر أيضاً: سعيد، عبد المنعم. الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة. مرجع سابق، ص 47.

(12)لمزيد من المعلومات حول أهم ما نصت عليه معاهدة «الجماعة الاقتصادية الأوروبية» وأهدافها، والمبررات البعيدة والقريبة لكل دولة من الدول الست الموقعة على اتفاقية إنشاء تلك المعاهدة، يُنظر: كمال، محمد مصطفى؛ نهرا، فؤاد. صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آب 2001م، ص25-26.

(13)الجميلي، صدام مرير. الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد. ط 1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009م، ص44.

(14)لمزيد من المعلومات حول الأسباب البعيدة والقريبة لرفض فرنسا دخول بريطانيا في الجماعة، يُنظر: سعيد، عبد المنعم. الجماعة الأوروبية: تجربة التكامل والوحدة. مرجع سابق، ص45-55.

(15)لمزيد من المعلومات حول الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ومعلومات أولية عن كل منها، وتاريخ الانضمام، يُنظر:

European Union, Member countries of the EU (year of entry), retrieved 26 June 2015, < http://europa.eu/about-eu/countries/index_en.htm>

(16)بيندر، جون؛ أشروود، سايمون. *الاتحاد الأوروبي مقدمة قصيرة جداً*. ترجمة خالد غريب علي، مراجعة ضياء وراد، ط1، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2015م، ص33.

(17)أبو شبانة، ياسر. *النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي*. مرجع سابق، ص133-134.

(18)للاطلاع على نص الاتفاقية باللغة الإنجليزية، يُنظر:

European Union. EU treaties, retrieved 28 June 2015, >http://europa.eu/eu-law/decision-making/treaties/index_en.htm<

(19)لمزيد من المعلومات حول مواقف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وأسباب الرفض الفرنسي والهولندي له، يُنظر:

GIORGI, L. Ingmar von Homeyer and Wayne Parsons, Democracy in the European Union: Towards the emergence of public sphere. Routledge Taylor &Francis Group, New York, 2006, 181-186.

(20)لمزيد من المعلومات حول بنود اتفاقية «لشبونة» ودراسة الفروقات بينها وبين الاتفاقيات السابقة، يُنظر:

BOND.J.P. The Lisbon Treaty: The Readable version. Foundation for EU Democracy, NotatGrafish, Denmark, 2009, 13-48.

ASHIAGBOR, D; Nicola Countouris. The European Union after the Treaty of Lisbon. Cambridge University Pres, Cambridge, 2012, 185-195.

(21)الموقع الرسمي للبرلمان الأوروبي، على الرابط الآتي، تمت الزيارة بتاريخ 2016/02/04م.

»EP after the Lisbon Treaty: Bigger role in shaping Europe« http://www.europarl.europa.eu/aboutparliament/en/20150201PVL00008/The-Lisbon-Treaty

(22)موقع ويكيبيديا باللغة الإنجليزية، على الرابط الآتي، تمت الزيارة بتاريخ 2016/02/04م.

https://en.wikipedia.org/wiki/European_Union

(23)الموقع الرسمي لموسوعة «مقاتل من الصحراء» باللغة العربية، على الرابط الآتي، تمت الزيارة بتاريخ 2016/02/04م،
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/TurkeyEU/sec03.doc_cvt.htm

(24)الموقع الرسمي «الوكالة الأوروبية للاحصاء Eurostat» على الرابط الآتي، تمت الزيارة بتاريخ 2016/02/04م.
http://ec.europa.eu/eurostat/tgm/table.do?tab=table&init=1&language=en&pcode=tps00001&plugin=1

(25)المرجع السابق، على الرابط الآتي، تمت الزيارة بتاريخ 2016/02/04م.
http://ec.europa.eu/eurostat/tgm/table.do?tab=table&init=1&language=en&pcode=tps00001&plugin=1

(26)لمزيد من المعلومات، يُنظر الرسم البياني على الموقع الرسمي «الوكالة الأوروبية للاحصاء Eurostat»، على الرابط الآتي، تمت الزيارة بتاريخ 2016/02/05م.
http://ec.europa.eu/eurostat/web/population-demography-migration-projections/population-data .

(27)نوفل، أحمد سعيد. *الاتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة: الواقع والتحديات* ، العلوم الانسانية. جامعة الجزائر، الجزائر، العدد 23، حزيران 2005م، ص20-21.

(28)كمال،محمدمصطفى؛نهرا،فؤاد. *صنعالقرارفيالاتحادالأوروبيوالعلاقاتالعربيةالأوروبية*، مرجع سابق، ص 67.

(29) لمزيد من المعلومات، يُنظر: اليوسف، يوسف خليفة. *تعددية القطبية الاقتصادية: التحولات والاحتمالات* ، شؤون اقتصادية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد3، كانون الثاني 2012م، ص18.

(30)Benjamin J. Cohen, the Future of Global Currency (London: Routledge, 2011), P.122.

(31)اليوسف، يوسف خليفة. *تعددية القطبية الاقتصادية: التحولات والاحتمالات*، مرجع سابق، ص19.

(32)لمزيد من المعلومات حول تفاصيل تلك الاحصاءات، يُنظر: الموقع الرسمي لـ«لوكالة الأوروبية للاحصاء Eurostat»، على الرابط الآتي، تمت الزيارة بتاريخ 2016/02/06م. «Intra-EU27 trade, by member state, total product»
http://ec.europa.eu/eurostat/tgm/table.do?tab=table&init=1&plugin=1&language=en&pcode=tet00039

(33)European Commission, countries and regions, Association of South East Nations (ASEAN), http://ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions/regions/asean/ على الرابط الآتي، تمت الزيارة بتاريخ 2016/02/06م،

(34)الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، *تقرير آفاق الاقتصادية العالمية والعربية 2015-2016م في ظل تزاحم التحولات والمتغيرات* التقرير السنوي رقم 38، نيسان 2015م، ص12. على الرابط الآتي، تمت الزيارة بتاريخ 2016/02/06م. http://www.jocc.org.jo/Pro/Forecasts2015.pdf

(35)المرجع السابق، ص14.

(36)Lucian Cernat, Shaping the future of EU trade policy: How to maximize the gains from trade in a globalised world?, 07/09/2010. على الرابط الآتي، تمت الزيارة بتاريخ 2016/02/06م.
http://www.voxeu.org/article/shaping-future-eu-trade-policy-how-maximise-gains-trade-globalised-world-new-voxeuorg-debate

(37)European Commission, Eurostat, Europe 2020 Strategy- How is the European Union progressing towards its Europe 2020 targets?, 02/03/2015 على الرابط الآتي، تمت الزيارة بتاريخ 2016/02/07م.
http://europa.eu/rapid/press-release_STAT-15-4525_en.htm

ولمزيد من المعلومات حول بنود تلك الاستراتيجية، يُنظر: الموقع الرسمي للوكالة الأوروبية للإحصاء على الرابط الآتي، تمت الزيارة بتاريخ 2016/02/07م. http://ec.europa.eu/eurostat/web/products-press-releases

(38) Dick Leonard, Pocket Guide to the European Community (London: Basil Blackwell and Economist Publications, 1988), P. 29.

(39) الجاسور، ناظم عبد الواحد، *تأثير الخلافات الأمريكية – الأوروبية على قضايا الأمة العربية: حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة* مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الثاني 2007م، ص123.

(40) المرجع السابق، ص316-319.

(41) لمزيد من المعلومات حول دوافع وأهداف تحقيق سياسة خارجية وأمنية أوروبية مشتركة، يُنظر: نافعة، *الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً* مرجع سابق، ص448-449.

(42) المرجع السابق، ص450.

(43) كمال، محمد مصطفى؛ نهرا، فؤاد صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية مرجع سابق، ص 130-133. يُنظر أيضاً: الجاسور، ناظم عبد الواحد، *تأثير الخلافات الأمريكية – الأوروبية على قضايا الأمة العربية: حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة* مرجع سابق، ص126.

(44) جوردون، فيليب، *سياسة أوربا الخارجية غير المشتركة*، دراسات عالمية. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد25، 1997م، ص32-37.

(45) لمزيد من المعلومات حول صور وأشكال السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، يُنظر: نافعة، *الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً* مرجع سابق، ص451 -452.

(46) برجستراند، جيفري؛ باير، سكوت؛ ماكلوخلين، باتريك. في كتاب، العولمة في القرن الحادي والعشرين: ما مدى ترابطية العالم؟، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي 2009م، ص59.

(47) المرجع السابق، ص61.

(48) رودريك، داني، *معضلة العولمة: لماذا يستحيل التوفيق بين الديمقراطية وسيادة الدولة والأسواق العالمية؟* ترجمة رحاب صلاح الدين، مراجعة هبة عبد العظيم غانم، ط1، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة 2014م، ص227-233.

(49) لمزيد من التفاصيل حول أسباب ودوافع الاستراتيجية الأمريكية في حماية أمن القارة الأوروبية، يُنظر: بوعمامة، زهير، *أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة*، ط1، دار الوسام العربي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014م، ص226-254.

(50) الجاسور، ناظم عبد الواحد، *تأثير الخلافات الأمريكية – الأوروبية على قضايا الأمة العربية: حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة* مرجع سابق، ص125.

(51) المرجع السابق، ص130.

(52) بوعمامة، زهير، *أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة* مرجع سابق، ص244-249.